

انعكاسات إصدار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" على اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

أوكار غورلار *

يُعدُّ الاتحاد الأوروبي نموذجاً ناجحاً من نماذج التكامل الاقتصادي الإقليمي. وفي هذا السياق، فإن توسيع نطاق عضوية الاتحاد، بعد استكمال إجراءات إقامة السوق الموحدة وتأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي، سيكون له انعكاسات هامة على الاقتصاد العالمي بصورة عامة، وعلى اقتصادات البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بصورة خاصة. وتتناول هذه الورقة التطورات الأخيرة التي شهدتها فترة ما بعد تداول العملة الأوروبية الموحدة وتأثيرات ذلك على اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وبما أن بدء تداول اليورو يُعدُّ أحد أهم التطورات المالية التي شهدتها العام، فإن الورقة تستعرض أولاً التطورات الأخيرة التي شهدتها قيمة هذه العملة في الأسواق الدولية ثم تناقش انعكاسات ذلك بوصفها، أي العملة، مخزناً للقيمة وأداة للتبادل ووحدة للحساب. وتنتهي الورقة إلى أنه بالنظر إلى ثقل وزن الاتحاد الأوروبي وقربه من إقليم المنظمة، فإن تداول اليورو ستظل له تأثيرات ملحوظة على اقتصادات البلدان الأعضاء وخصوصاً تلك التي تربطها علاقات تاريخية واقتصادية وتجارية خاصة معه.

1. مقدمة

يُعدُّ الاتحاد الأوروبي نموذجاً ناجحاً من نماذج التكامل الاقتصادي الإقليمي. فعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، بدأت فكرة التعاون والتكامل الأوروبي تنشأ بين البلدان المتخاصمة في أوروبا الغربية. وتمثلت الخطوة الأولى على ذلك الطريق في إقامة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ببريس في أبريل 1951 (معاهدة باريس). وقد نجحت تلك المبادرة وتطورت فيما بعد إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية بروما في مارس 1957 (معاهدة روما). وكانت البلدان الستة المؤسسة للجماعة هي بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا.

لقد نما الاتحاد الأوروبي بصورة كبيرة منذ تأسيسه سواء من حيث عدد بلدانه الأعضاء، أو من حيث نفوذه الاقتصادي والسياسي، أو بنيته التنظيمية. فبعد أن كانت عضويته تقتصر على ستة

* اقتصادي أول، مدير دائرة الأبحاث بمركز أنقرة.

بلدان فقط عند تأسيسه، ارتفع هذا العدد إلى خمسة عشر بلدا إثر أربع عمليات توسيع: الأولى في عام 1973 وشملت الدانمرك وإيرلندا والمملكة المتحدة، والثانية في عام 1981 وشملت اليونان، والثالثة في عام 1986 وشملت البرتغال وإسبانيا، والرابعة في عام 1995 وشملت النمسا وفنلندا والسويد. ولا تزال هناك بلدان عدة تنتظر دورها للانضمام إلى الاتحاد. ومن ناحية أخرى، ولرفع مستوى التعاون القائم بين البلدان الأعضاء، تم تعديل الاتفاقيات المؤسسة للاتحاد ثلاث مرات: الأولى في عام 1987 (المعاهدة الموحدة)، والثانية في عام 1991 (المعاهدة حول تأسيس الاتحاد الأوروبي)، والثالثة في عام 1997 (معاهدة أمستردام).

فخلال قمة ماستريخت التي عقدت في ديسمبر 1991، صادق رؤساء دول وحكومات البلدان الإثني عشر الأعضاء على اتفاقية تأسيس الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت) التي تم التوقيع عليها في 7 فبراير 1992 ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993. واستهدفت تلك الاتفاقية تسهيل تحوّل الجماعة الأوروبية إلى اتحاد اقتصادي ونقدي بحلول عام 1999 كحد أقصى، وإقامة اتحاد سياسي بما في ذلك تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة في مرحلة لاحقة.

أما التطور الآخر على صعيد الاتحاد الأوروبي، فقد تمثل في معاهدة أمستردام التي تم التوقيع عليها في 2 أكتوبر 1997 ودخلت حيز التنفيذ في 1 مايو 1999. وقد فتحت هذه المعاهدة الطريق أمام أوروبا "متعددة السرعات" على اعتبار أنه لم تكن كافة الدول الأعضاء على نفس الدرجة من الاستعداد لرفع مستوى التعاون فيما بينها. وبعبارة أخرى، فإن المعاهدة أضفت المرونة على عملية الوحدة الأوروبية. فمن ناحية أولى، أصبح يتسنى للبلدان الأعضاء التي ترغب في توثيق أواصر التعاون فيما بينها أن تستفيد من المؤسسات والإجراءات والآليات التي تنص عليها الاتفاقيات. ومن ناحية أخرى، أصبح متاحا للبلدان الأعضاء الامتناع عن اتخاذ بعض الخطوات التي لا تراها مناسبة لها. ومن الأمثلة على ذلك اختيار المملكة المتحدة والدانمرك والسويد عدم الانضمام إلى عملية تبني العملة الأوروبية الموحدة.

ويُعَدُّ الاتحادُ حاليا صورة متقدمة من نظام تكاملي متعدد القطاعات يمتد من الاقتصاد إلى حقوق المواطنين والسياسة الخارجية. وسيكون لتوسيع الاتحاد الأوروبي واستكمال إجراءات إقامة السوق الموحدة وتأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي انعكاسات هامة على الاقتصاد العالمي بصورة عامة، وعلى اقتصادات البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بصورة خاصة. وستظهر تلك الانعكاسات إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مجالات عديدة كالتجارة الدولية في السلع والخدمات، والاستثمارات، والهجرة، وسياسة المنافسة، والتقسيم العالمي للعمل.

وباكتمال عملية التوسيع خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، ستزداد أهمية الاتحاد أكثر من أي وقت مضى. وستظهر التأثيرات الرئيسية لعملية التوسيع من خلال التغيرات في اتجاهات الهجرة وتحويلات العمال والاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياسات الاقتصادية الأخرى ضمن نطاق الاتحاد وتزايد وزنه الاقتصادي والسياسي على المستوى العالمي.

وبانقضاء الفترة الانتقالية في 1 يناير 2002 عندما يُطرح اليورو للتداول كعملة ورقية ومعدنية بدلا من العملات الوطنية للبلدان الإثني عشر الأعضاء في منطقة اليورو، ستصبح هذه العملة إحدى أكثر العملات انتشارا على المستوى الدولي مما سيخلق بيئة جديدة وستكون له انعكاسات هامة على الاقتصاد العالمي.

بدأت البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي منذ عام 1990 في مناقشة تأثيرات إقامة السوق الأوروبية الموحدة (عام 1992) والتطورات الحاصلة في أوروبا الشرقية على اقتصاداتها. وفي هذا السياق، طلب المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية، الذي عُقد بالقاهرة في أغسطس 1990، من مركز أنقرة إعداد دراسة دورية متعمقة حول هذا الموضوع. كما ناقشت الدورة الثالثة عشرة للكومسيك، التي عُقدت بإسطنبول في نوفمبر 1997، بصورة مفصلة انعكاسات إقامة التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وخصوصا الاتحاد الأوروبي، على اقتصادات البلدان الأعضاء في المنظمة وذلك خلال جلسة خاصة لتبادل وجهات النظر. وطلب المؤتمر الإسلامي السادس والعشرون لوزراء الخارجية من الأجهزة المعنية ضمن منظومة المؤتمر الإسلامي، بما فيها مركز أنقرة، إعداد دراسات حول تأثيرات تداول اليورو على اقتصادات البلدان الأعضاء. وعليه، فقد أجرى مركز أنقرة العديد من الدراسات حول المواضيع ذات العلاقة وقدمها إلى المحافل المعنية ضمن إطار المنظمة على اختلاف مستوياتها.

وتتناول هذه الورقة بالدراسة والتحليل التطورات الأخيرة التي شهدتها فترة ما بعد تداول العملة الأوروبية الموحدة وتأثيرات ذلك على اقتصادات البلدان الأعضاء في المنظمة. ثم تناقش انعكاسات توسيع الاتحاد الأوروبي على البلدان الأعضاء في المنظمة، وتنتهي بتقديم بعض الملاحظات الختامية.

2. إصدار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"

1-2. الخطوات التي أفضت إلى إصدار العملة الأوروبية الموحدة

عقب استكمال المرحلة الأولى التي أدت إلى إقامة اتحاد فيما بينها، والمتمثلة في إقامة اتحاد جمركي، ركزت بلدان الاتحاد الأوروبي جهودها على إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي كامل وإصدار

عملة موحدة. وقد كان يُنظرُ دائماً إلى سك العملة أو إصدارها على أنه عنصراً من العناصر الأساسية للسيادة الوطنية. كما يُعد رسم وتنفيذ السياسة النقدية من خلال تعديل حجم عرض النقود في الأسواق وفي النظام المصرفي أحد السياسات الاقتصادية الأساسية. لذلك فإن عملية إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي وإصدار عملة موحدة تحل محل العملات الوطنية هي عملية طويلة وشاقة. ومع ذلك، فقد بذل أعضاء الاتحاد جهداً منظماً ومهيكلًا وأبدوا إرادة سياسية راسخة لتحقيق هذا الهدف منذ البداية.

في البداية، استهدفت معاهدة روما لعام 1958، وهي الاتفاقية التأسيسية، إقامة سوق أوروبية مشتركة بغية زيادة ازدهار الاقتصاد لشعوب أوروبا والإسهام في مزيد التقريب بينها.

وكأول خطوة ملموسة في هذا الاتجاه، تم تأسيس النظام النقدي الأوروبي وإصدار الوحدة النقدية الأوروبية كوحدة حساب بناء على قرار المجلس الأوروبي الذي انعقد في برلين في يوليو 1978. وقد اشتركت ثمانية بلدان أعضاء، باستثناء المملكة المتحدة، في النظام النقدي. وعُرفت الوحدة النقدية الأوروبية في مارس 1979 كسلة من عملات البلدان المشاركة. وتم تثبيت تعادلات الصرف بين العملات وتحديد هامش التقلب بنسبة 2.25٪.

وبعد مضي عقد من الزمن، وافقت البلدان الأعضاء خلال قمة ماستريخت (ديسمبر 1991) على معاهدة تأسيس الاتحاد الأوروبي التي كانت تستهدف تطوير الجماعة الأوروبية وتحويلها إلى اتحاد اقتصادي ونقدي، وتمهيد الطريق لإصدار عملة أوروبية موحدة قبل عام 1999. وتمشيا مع قرارات القمة المذكورة، أُقيمت السوق الموحدة وحررت حركة رؤوس الأموال ضمن الإقليم بكامله اعتباراً من بداية عام 1993.

وكخطوة تالية، أنشئت مؤسسة النقد الأوروبية في فرانكفورت بتاريخ 1 يناير 1994 بهدف تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية وتنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء. كما تم ترسيخ إجراءات تنسيق السياسات الاقتصادية على المستوى الأوروبي. واتفقت الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة العجوزات المفرطة وتحقيق التقارب بين اقتصادات البلدان المشاركة.

واعتمد المجلس الأوروبي الذي انعقد بمadrid في ديسمبر 1995 اليورو اسماً للعملة الأوروبية الموحدة، كما وافق على المخطط الفني لإصدار اليورو وعلى البرنامج الزمني للتحويل إليه في 1 يناير 1999.

ومع حلول نهاية ديسمبر 1996، وضعت مؤسسة النقد الأوروبية الإطار القانوني والتنظيمي والوحيستي للبنك المركزي الأوروبي وللنظام الأوروبي للبنوك المركزية. وفي 1 يونيو 1998،

بدأ هذان الجهازان في ممارسة أعمالهما. ويتألف النظام الأوروبي للبنوك المركزية من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للبلدان الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي، وتمثل مهمته الأساسية في ضمان استقرار الأسعار في منطقة اليورو. وللنظام جهاز واحد لصنع القرار هو مجلس المحافظين الذي يتكون من الأعضاء الستة في المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي، ومحافظي البنوك المركزية الأحد عشر المشاركة. ويشغل الأعضاء هذه المناصب بصفة شخصية، أي أنهم لا يمثلون بلدانا معينة أو بنوكها المركزية.

وفي 1 يناير 1999، تم تثبيت أسعار الصرف بصورة نهائية سواء بين عملات البلدان المشاركة أو بينها وبين اليورو. وشرعت بلدان منطقة اليورو في تطبيق سياسة نقدية موحدة حيث صدر اليورو كعملة قانونية لتصبح عملات البلدان الإحدى عشر المشاركة عملاتٍ فرعية.

وتتألف بلدان منطقة اليورو من النمسا، وبلجيكا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيرلندا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، والبرتغال، وإسبانيا. أما بريطانيا والدانمرك والسويد فقد اختارت عدم الانضمام من البداية، بينما أخفقت اليونان في الإيفاء بمعايير الانضمام في ذلك التاريخ ولكنها انضمت إلى المجموعة بعد مرور عامين في 1 يناير 2001. ومن ناحية أخرى، فإن الدانمرك عضو في آلية سعر الصرف الثانية (ERM II) مما يعني أن الكرون الدانمركي مربوط باليورو وإن كان سعر الصرف غير ثابت.

وخلال الفترة الانتقالية ما بين 1 يناير 1999 و 1 يناير 2002، لعب اليورو دور العملة المصرفية أي أن استخدامه كان مقصورا على العمليات المصرفية وتعاملات النقد الأجنبي ولم يتم تداوله في صورة عملة ورقية أو معدنية.

وعقب انقضاء الفترة الانتقالية في 1 يناير 2002، سيتم طرح اليورو، بفتتيه الورقية والمعدنية، للتداول في 12 بلدا من البلدان الأعضاء ليحل محل عملاتهما الوطنية وفق أسعار الصرف المحددة مسبقا (الجدول 1). وقد بدأت عملية التحول بالفعل لدى بعض تلك البلدان على مستوى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى منذ بداية سبتمبر 2001. أما التحول على المستوى الفردي للمواطنين فسيبدأ في اليوم المسمى بيوم اليورو وهو 1 يناير 2002. فعندها يتم طرح سبع فئات ورقية وثمان فئات معدنية لليورو في 12 بلدا عضوا في الاتحاد الأوروبي. وسيتم سك حوالي 14.9 مليار فئة ورقية و50 مليار فئة معدنية. وسيتم طرح 10 مليارات عملة ورقية للتداول خلال فترة التحول بينما يتم الاحتفاظ بـ 4.5 مليار كاحتياطي للتعامل مع أي تغيرات في الطلب على الفئات الورقية. وسيزيد مجموع قيمة الفئات الورقية والمعدنية المطروحة على 664 مليار يورو أو ما يعادل حوالي 584 مليار دولار.

قد تتباين وتيرة عملية التحول من العملات الوطنية إلى اليورو من بلد إلى آخر بحسب الخطة الوطنية للتحول لدى كل بلد. ففي ألمانيا كان آخر تاريخ لتداول المارك الألماني هو نهاية ديسمبر 2001. إلا أنه تمشيا مع "الإعلان المشترك"، فسيُسمح بتداوله حتى نهاية فبراير 2002. وتكتمل العملية حتى تاريخ 28 يناير 2002 في هولندا، وحتى 9 فبراير 2002 في إيرلندا، وحتى 17 فبراير 2002 في فرنسا. أما باقي بلدان منطقة اليورو، فستُستكمل فيها هذه العملية قبل نهاية فبراير 2002 كحد أقصى. ومع ذلك، فإنه من المتوقع أن يتم الجزء الأكبر من عملية التحول خلال النصف الأول من شهر يناير 2002. ومن خلال تلك العملية، يمكن أن يظل اليورو والعملات الوطنية في التداول الرسمي جنباً إلى جنب وهو ما يعرف بالتداول المزدوج. من بعدها، تُسحب العملات الورقية والمعدنية الوطنية بصورة كاملة من التداول لتُستكمل بذلك عملية التحول إلى اليورو.

الجدول 1

أسعار صرف اليورو

340.750	الدراخما اليونانية	13.7603	الشلن النمساوي
0.787564	الجنيه الإيرلندي	40.3399	الفرنك البلجيكي
1936.27	الليرة الإيطالية	1.95583	المارك الألماني
40.3399	فرنك لوكسمبورغ	2.20371	الغيلدر الهولندي
200.482	الاسكودو البرتغالي	5.94573	الماركا الفنلندي
166.386	البيزيتا الإسبانية	6.55957	الفرنك الفرنسي

أما بالنسبة للبلدان الواقعة خارج منطقة اليورو، فيتم العمل فيها وفق جدول زمني مماثل. فبقرار من مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي، يبدأ البنك في توزيع الفئات الورقية لليورو على القطاع المصرفي من خارج المنطقة من خلال البنوك المركزية اعتباراً من يوم 1 ديسمبر 2001 مما سيسهم في تحقيق عملية تحول نقدي سلس في يناير 2002.

وتتضمن البلدان الواقعة خارج منطقة اليورو بعض البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل بريطانيا والدايمرك والسويد و13 بلداً مرشحاً لعضوية الاتحاد، بما فيها تركيا، بالإضافة إلى الأطراف الثالثة التي تربطها علاقات اقتصادية وتجارية ومالية ومؤسسية بالبلدان الأعضاء. وستؤثر عملية التحول على كافة هؤلاء الشركاء بقدر قوة وطبيعة علاقاتهم مع تلك البلدان. وسندرس بصورة أكثر تفصيلاً تأثيرات تلك العملية على الأطراف الثالثة في مرحلة لاحقة من الورقة. ونكتفي هنا بمناقشة تأثير استراتيجيات اعتماد العملة الموحدة على البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي.

يتعين على البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد أن تُعِدَّ اقتصاداتها لهذا الغرض بوجه عام، وللوحدة النقدية والعملية الموحدة بصورة خاصة. وتتطلبُ عملية التحضير هذه وضع سياسات اقتصادية

ونقدية ومالية سليمة بما في ذلك نظم سعر الصرف والإصلاحات الهيكلية بما يتماشى مع المعايير والسياسات الاقتصادية للاتحاد. وقد حدد المجلس الاقتصادي والمالي للاتحاد تلك السياسات. وستُستكمل العملية الانتقالية لاعتماد اليورو على ثلاث مراحل هي: مرحلة ما قبل الانضمام إلى العضوية، ومرحلة ما بعد الانضمام إلى العضوية، ومرحلة اعتماد اليورو.

يتعين خلال مرحلة ما قبل الانضمام، رسم سياسات سعر الصرف بحيث تضمن الاستقرار الاقتصادي الكلي وتدعم باقي السياسات الاقتصادية للإيفاء بمعايير كوبنهاغن الاقتصادية ولتقريب تلك الاقتصادات من اقتصادات البلدان الأعضاء في الاتحاد.

وبعد الانضمام إلى عضوية الاتحاد، لن يكون بوسع البلدان المرشحة اعتماد اليورو على الفور. فسيُتعين عليها أولاً الإيفاء بكافة المتطلبات ذات العلاقة بما في ذلك معايير التقارب التي نصت عليها قمة ماستريخت. وسيعتمد تقييم مدى الإيفاء بتلك المعايير وبالإجراءات المطلوبة اتباعها عقب اعتماد اليورو على مبدأ المعاملة المتكافئة بين الدول المرشحة للعضوية والدول المشاركة حالياً.

من ناحية أخرى، لن يُسمح للبلدان المرشحة باعتماد اليورو من طرف واحد كعملة للتداول الرسمي على اعتبار أن المبدأ الأساسي الذي يركز عليه الاتحاد الاقتصادي والنقدي هو أن اليورو ليس وسيلة وإنما نتيجة نهائية للتقارب الهيكلي بين اقتصادات الاتحاد. لذلك، فإن البلدان المرشحة ستنتظر استكمال التغييرات الهيكلية في اقتصاداتها والإيفاء بمعايير ماستريخت.

وخلال الفترة التي تعقب الانضمام وتسبق اعتماد اليورو، سينضم الأعضاء الجدد إلى آلية سعر الصرف الثانية (ERM II) كمتطلب قانوني. وترتكز هذه الآلية على تعادل مركزي ونطاق تقلب محددين مسبقاً بحيث تتم إعادة تعديل أية عملة تتجاوز هذا الخط بالزيادة أو النقصان.

2-2. التطورات الأخيرة في قيمة اليورو

حاولنا في القسم السابق تلخيص الخطوات الضرورية المؤدية إلى إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة، أو اليورو، بحسب تسلسلها الزمني. ولن تكتمل العملية إلا بعد سحب العملات الوطنية للبلدان الأعضاء من التداول.

عندما صدر اليورو لأول مرة في 1 يناير 1999، كانت قيمته الاسمية تعادل 1.1785 دولاراً. إلا أنه في نهاية العام نفسه، تدهورت هذه القيمة في الأسواق العالمية للعملات إلى 1.005

دولارا وهو هبوط بنسبة حوالي 17.3%. وعلى الرغم من كافة التوقعات الإيجابية، استمر هذا الانخفاض خلال عام 2000 إلى 0.856 دولارا في نهاية شهر نوفمبر 2000. وقد بلغت هذه القيمة 0.88 دولارا، كما في 15 نوفمبر 2001، وهو هبوط بنسبة حوالي 30% عن قيمته عند إصداره في يناير 1999.

الجدول 2

المؤشرات الرئيسية في الاقتصادات الكبرى
(متوسط الزيادة السنوية، %)

اليابان	الولايات المتحدة	منطقة اليورو	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2.5-	4.4	2.7	1998
0.8	4.1	2.7	1999
1.5	4.1	3.5	2000
0.5-	1.3	1.8	2001 (توقعات)
0.2	2.2	2.2	2002 (توقعات)
			أسعار المستهلك
0.6	1.6	1.1	1998
0.3-	2.2	1.2	1999
0.6-	3.4	2.4	2000
0.7-	3.2	2.7	2001 (توقعات)
0.7-	2.2	1.7	2002 (توقعات)
			البطالة
4.1	4.5	10.8	1998
4.7	4.2	9.9	1999
4.7	4.0	8.8	2000
5.0	4.7	8.4	2001 (توقعات)
5.6	5.3	8.4	2002 (توقعات)

المصدر: صندوق النقد الدولي، وضع الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2000، ص 10، ووضع الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2001، ص 11.

من الصعب بمكان تفسير الأسباب الرئيسية الكامنة وراء هذا التطور. وقد يعود أحدها إلى الأداء الاقتصادي القوي للولايات المتحدة في عام 1999 مقارنة بالركود الذي شهده النمو الاقتصادي لدى الاتحاد الأوروبي. فقد شهد الاقتصاد الأمريكي فترة نمو طويلة منذ بداية التسعينات واقترب من مستوى الاستخدام الكامل في عام 1999 حيث تراجعت نسبة البطالة إلى 4.2%، وهو أدنى مستوى لها على مدى ثلاثين عاما، كما انخفض معدل التضخم إلى نسبة 2.2% في نفس العام. أما السبب الثاني فقد يكون هو الفرق بين أسعار الفائدة المطبقة على عملات تلك البلدان مما جعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم بالدولار بدلا من اليورو.

ولعل السبب الثالث نفسي نظرا لضعف الثقة في العملة الجديدة. فعندما صدر اليورو لأول مرة كعملة مصرفية كانت وظائفه محدودة. ففي حين تم استخدامه كوحدة حساب أو، بصورة جزئية، كمخزن للقيمة، لم يتم استخدامه كأداة للتبادل، وهي أولى الوظائف الأساسية للنقود.

ومع ظهور علامات تراجع النشاط الاقتصادي الأمريكي في أواخر عام 2000 وخلال عام 2001، تراجعت التوقعات حول مدى قوة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى وخصوصا اليورو. لذلك استقرت قيمة اليورو مقابل الدولار في أواخر عام 2000 وظلت كذلك خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2001.

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من حدوث انتعاش طفيف في أداء بلدان الاتحاد خلال عام 2000 عقب الركود الذي شهده عاما 1998 و1999 (الجدول 2)، إلا أن هذا الانتعاش لم يكن بالقدر الكافي لرفع قيمة اليورو مقابل الدولار. وبسبب التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار النفط على اقتصادات تلك البلدان وتراجع ثقة قطاع الأعمال، فإن التوقعات الأخيرة لا تبشر بحدوث تحسن كبير في أداء تلك الاقتصادات خلال عام 2001 وبداية عام 2002. لذلك، فعلى الرغم من وقف الاتجاه المتراجع في قيمة اليورو، فإنه من غير المتوقع أن تعود قيمة اليورو مقابل الدولار خلال أوائل عام 2002 إلى مستواها عند إصداره لأول مرة في يناير 1999. ومع ذلك، فإنها قد ترتفع مقابل الين الياباني خلال نفس الفترة نظرا لاستمرار الركود الذي يشهده الاقتصاد الياباني.

3. انعكاسات إصدار اليورو

تُعرَّف النقود عموما بأنها سلعة مقبولة على نطاق واسع كأداة للتبادل يتم تداولها من شخص إلى آخر ومن بلد إلى آخر. وهي تُسهِّلُ التعاملات التجارية المحلية والدولية وتُستخدَمُ للأغراض الخاصة والرسمية على السواء. كما أنها مقياس للشراء ومخزن للقيمة. وهي الأداة التي يتم من خلالها تحديد الأسعار والتعبير عن القيم. ومجمل القول، إن للنقود ثلاث وظائف رئيسية، فهي مخزن للقيمة، وأداة للتبادل، ووحدة حساب.

أما بالنسبة لوظيفتها كمخزن للقيمة، فهي تُستخدَمُ للأغراض الاستثمارية والتمويلية في القطاع الخاص وكاحتياطي من قبل البنوك المركزية والسلطات النقدية.

وأما بالنسبة لوظيفتها كأداة للتبادل، فهي تُستخدَمُ في تبادل السلع والخدمات ضمن التعاملات المحلية والدولية وفي تبادل العملة على المستوى الدولي. كما تستخدمها البنوك المركزية والسلطات

النقدية كعملة تدخّل للحفاظ على تعادل العملة الوطنية عند مستوى معين مقابل باقي العملات الأخرى.

وبالنسبة لوظيفتها كوحدة حساب، فهي تُستخدَم لتسعير أو تحديد قيمة السلع والخدمات في الاستعمال الخاص وللتثبيت، أي ربط قيمتها الدولية بعملة دولية صعبة أو بسلة من العملات المختلفة للأغراض الرسمية.

يُنْتَظَر من النقود أن تؤدي كافة تلك الوظائف. ومن هذه الزاوية فإن الوحدة النقدية الأوروبية لم تكن نقودا بالمعنى الكامل للكلمة وإنما كانت سلة من كافة العملات الأوروبية تقريبا. وقد كانت تُستخدَم كوحدة حساب تعتمد قيمتها على قيمة العملات المكوّنة لها. كما كانت تُستخدَم كمخزن للقيمة بمعنى أن قدرا كبيرا من الدين الخاص والعام كان يُقيّم بها. إلا أنها لم تُطرح للتداول الرسمي ولم تُصدّر في شكل عملات ورقية ومعدنية.

وسيتولى اليورو أداء كافة تلك الوظائف اعتبارا من 1 يناير 2002. وعندها ستبين الآثار التي سيولدها على اقتصادات بلدان منطقتة واقتصادات الأطراف الثالثة وخصوصا منها البلدان النامية. ويُقيّم هذا القسم من الورقة الانعكاسات الممكنة لتداول اليورو على اقتصادات البلدان النامية وكذلك البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي الانعكاسات التي ستوقف حتما على طبيعة ومدى قوة العلاقات التي تربط بين بلدان منطقة اليورو والأطراف الثالثة.

3-1. اليورو كمخزن للقيمة

سيكون لليورو تأثير على قرارات الاستثمار على المستوى الدولي وسيربط ذلك بمدى استقراره في أسواق العملات العالمية. وستلعب تلك القرارات على يد اللاعبين الاقتصاديين الرسميين والخواص من ناحيتها دورا هاما في تدويل اليورو. وقد أعلنت إدارة البنك المركزي الأوروبي أنها لا تعتزم دعم أو إعاقَة استخدام اليورو دوليا. ومع ذلك، فإن اليورو سيؤدي حتما العديد من الوظائف على المستوى الدولي وعلى رأسها دوره كعملة للاستثمار والتمويل الدوليين.

يهيمن الدولار الأمريكي على أسواق رأس المال العالمية. أما العملات الرئيسية الأخرى فهي الين الياباني، والجنيه الإسترليني، والفرنك الفرنسي، والمارك الألماني، والفرنك السويسري. وتكون تدفقات رؤوس الأموال العالمية، مثل استثمارات الحافظة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والديون الخارجية، في معظمها بالدولار. وكمثال على ذلك، يعرض الجدول الملحق (1) توزيع الديون الخارجية طويلة الأجل لدى بلدان المنظمة حسب العملات. ولعل أبرز ما يلاحظ على تلك

الديون هو أن معظمها قائم بالدولار الأمريكي. فعلى سبيل المثال، تصل نسبة الدين الخارجي القائم بالدولار الأمريكي على تاجيستان إلى 97.9%. ومن بين 46 بلدا عضوا تتوفر البيانات حول ديونها الخارجية، تزيد تلك النسبة على 50% في 26 بلدا وتزيد على 60% في 13 بلدا.

وبالنسبة للفرنك الفرنسي، توجد أعلى نسبة ومقدارها 43.6% لدى الغابون. وتزيد نسبة العقود المقيّمة بالفرنك على 10% لدى 12 بلدا عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وبالنسبة للمارك الألماني، توجد أعلى نسبة ومقدارها 19.5% لدى تركيا، وهي تزيد على 10% لدى 5 بلدان أعضاء فقط.

وتزيد حصة الين الياباني في الدين طويل الأجل على 10% لدى 16 بلدا من أصل 46 بلدا تأتي إندونيسيا في مقدمتها بنسبة 35.2% (الجدول الملحق 1).

لا يمكن اعتبار تركيز الدين طويل الأجل لدى البلدان الأعضاء بالمنظمة في الدولار، كما أوجزنا أعلاه، أمرا إيجابيا. فأولا، يعني ارتفاع قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى والعملية الوطنية استمرار تدهور وضع الدين الخارجي الذي يثقل كاهل اقتصادات البلدان الأعضاء. ثانيا، يدفع هذا الوضع بالبلدان إلى الاحتفاظ بقدر أكبر من الدولار الأمريكي في احتياطياتها من العملات الأجنبية، وإلى تسيير الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية بالدولار، وإلى ربط اقتصاداتها بالاقتصاد الأمريكي مما يعني أنه كلما شهد الاقتصاد الأمريكي نمواً، وبالتالي ارتفعت قيمة الدولار، ازداد وضع الدين الخارجي لتلك البلدان تدهورا. من ناحية أخرى، بالنظر إلى وثاقه الروابط التي تربط اقتصادات تلك البلدان بالاقتصاد الأمريكي، فعندما يشهد هذا الاقتصاد فترة كساد، فإن البلدان التي تُصدّرُ إليه ستتأثر سلبا وسيستراجع حجم صادراتها بما يؤدي إلى تدهور موازين مدفوعاتها وزيادة حاجتها إلى الاقتراض. وبالتالي، فإن هذا المستوى من الاعتماد المكثف على شريك واحد قد يلحق الضرر بتلك الاقتصادات في كليّ الحالتين. لذلك، قد يمثل طرح اليورو في أسواق رأس المال العالمية فرصة أمام البلدان النامية وبلدان المنظمة كي تُنوّع اقتصاداتها وتُغيّر سياساتها الاقتراضية.

وبالفعل، توجد بعض العلامات التي تشير إلى أن اليورو قد بدأ في لعب دور هام وأنه أصبح ثاني أكثر العملات استخداما في التمويل والاستثمار الدوليين. وقد سجلت حصة اليورو في أدوات الأسواق الدولية زيادة كبيرة خلال عامي 1999 و2000 بصورة خاصة (البنك المركزي الأوروبي، 2001). إلا أن تلك التطورات تقتصر في الوقت الحالي على بلدان منطقة اليورو،

وإن كان من المنتظر أن تزداد أهمية الدور الذي تلعبه هذه العملة في المستقبل كعملة لتمويل والاستثمار الدوليين.

ومن ناحية أخرى، تبوأ اليورو فور صدوره في 1 يناير 1999 مكانته بوصفه ثاني أهم عملة للاحتياطي إذ مثَّل نسبة 12.5% في عام 1999 ونسبة 12.7% في عام 2000 (الجدول 3). ومن الممكن اعتبار هذه القفزة المفاجئة نجاحا كبيرا لعملة حديثة المولد وذات وظائف محدودة.

إلا أنه عند التمعن في أداء العملات الدولية الأخرى، يتضح أن أداء اليورو لم يكن باهرا. فمن بين العملات الوطنية لبلدان المنطقة، استحوذت عملة وطنية واحدة، وهي المارك الألماني، على نسبة 15.4% من الحيازات الرسمية من العملات الأجنبية في عام 1991 (الجدول 3). ومثلت حصة الفرنك الفرنسي نسبة 3.0% بينما مثلت حصة الغيلدر الهولندي نسبة 1.1% من إجمالي الاحتياطي الدولي من العملات الأجنبية لنفس العام. وبالإضافة إلى تلك العملات الوطنية، مثلت الوحدة النقدية الأوروبية، كعملة مستقلة، نسبة 10.2%.

وقد أدى الارتفاع الكبير في حصة العملات الأوروبية من الاحتياطي الدولي من النقد الأجنبي إلى بقاء حصة الدولار عند نسبة 51.3% في عام 1991. إلا أنه خلال عقد التسعينات، ارتفعت حصة الدولار بصفة مستمرة عن مستواها في العام المذكور لتصل إلى نسبة 68.4% في عام 1999. وفي المقابل، شهدت حصة كافة العملات الأوروبية الوطنية تراجعاً مستمراً عن مستواها في عام 1991. ففي عام 1998، تراجعت حصة المارك الألماني إلى نسبة 12.2%، وحصة الفرنك الفرنسي إلى نسبة 1.4%، وحصة الغيلدر الهولندي إلى نسبة 0.4%. كما تراجعت حصة الوحدة النقدية الأوروبية إلى نسبة 0.8%. واختفت تلك العملات من الصورة تماماً بعد دخول اليورو في 1 يناير 1999.

إلا أنه ينبغي توخي الحذر عند تقييم تلك التطورات التي شهدتها العملات الأوروبية. فبعد دخول اليورو وإقامة الاتحاد النقدي، أصبحت العملات الأوروبية التي تحتفظ بها بلدان المنطقة كاحتياطي دولي أصولاً محلية. لذلك، فإن حصة اليورو في الحيازات الرسمية من العملات الأجنبية خلال عامي 1999 و2000 لا تُقارَن بصورة مباشرة مع حصص العملات الأوروبية في السنوات السابقة. أما بعد إجراء التعديلات اللازمة على البيانات، فقد تبين أن الحصة المجمعة لتلك العملات في عام 1998 كانت مطابقة تقريباً لحصة اليورو في عام 1999 (IMF, 2001a, p. 101). كما تُبين دراسة حصة عملات البلدان من خارج منطقة اليورو في الاحتياطي العالمي أن اليورو لم يتمكن من اللحاق بالمستوى المجمع الذي سجلته العملات الأوروبية خلال الأعوام السابقة. ولعل خير شاهد على ذلك القفزة التي حققتها حصة الدولار في الاحتياطي العالمي من

نسبة 65.9% في عام 1998 إلى نسبة 68.4% في عام 1999 مقابل تغيرات طفيفة في حصص باقي العملات.

ومن ناحية أخرى، تراجعت حصة الين الياباني في الاحتياطي العالمي من العملات الأجنبية بصورة مستمرة من نسبة 8.5% في عام 1991 إلى نسبة 5.2% في نهاية عام 1997 وبقيت عند نفس المستوى تقريبا منذ ذلك التاريخ. وخلال العقد المنصرم، بقيت حصة الجنيه الإسترليني ما بين نسبي 3% و4% بينما بقيت حصة الفرنك السويسري عند حوالي 1%.

وبالنظر إلى الاتجاهات التي سادت في البلدان الصناعية، يصبح التغير لصالح الدولار أكثر وضوحا. فقد ازدادت حصته في الاحتياطي العالمي من العملات الأجنبية بواقع 29.9 نقطة مئوية من نسبة 43.6% في عام 1991 إلى نسبة 73.5% في عام 1999 لتتخفص بدرجة طفيفة إلى نسبة 73.3% في عام 2000 في الوقت الذي انخفضت فيه حصة اليورو بواقع 0.5 نقطة مئوية من نسبة 10.7% إلى نسبة 10.2%.

ومن ناحية أخرى، تميل البلدان النامية إلى الاحتفاظ بحصة مرتفعة من اليورو في أرصدها الرسمية من العملات الأجنبية مقارنة بالبلدان الصناعية. وقد ارتفعت تلك الحصة بواقع 0.7 نقطة مئوية من نسبة 13.9% في عام 1999 إلى نسبة 14.6% في نهاية عام 2000. ولم ترتفع حصة الدولار في احتياطيات تلك البلدان سوى بنقطة مئوية واحدة من نسبة 63.3% في عام 1991 إلى نسبة 64.3% في عام 2000 على الرغم من هيمنته كعملة الاحتياطي الرئيسية.

بعد التخلي عن العمل بقاعدة الذهب، لعب الجنيه الإسترليني في الماضي دور عملة الاحتياطي العالمي الرئيسية. وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، تأسس نظام عالمي جديد تحت إشراف مؤسستي بريتون وودز، وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتمكن الدولار الأمريكي من الحلول محل الجنيه الإسترليني. إلا أن الثقة الموضوعية في الدولار كعملة تبادل عالمية وكعملة احتياطي بدأت في التناقص خلال السبعينات. وأوحى النجاح الذي حققه الاتحاد الأوروبي بأن العملة الأوروبية الجديدة، اليورو، ستلعب بسهولة دور عملة الاحتياطي وربما تحل في المستقبل محل الدولار في هذا المجال. إلا أن التطورات التي حدثت على أرض الواقع كانت في الاتجاه المعاكس. فقد انخفضت قيمة اليورو كعملة مصرفية مقابل العملات العالمية الرئيسية مقارنة بالقيمة التي كان عليها عند بداية صدوره.

وقد تأثرت معظم البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وخصوصا الواقعة منها في إقليم المتوسط والشرق الأوسط وإفريقيا، سلبا بهذا التراجع نظرا للعلاقات الوثيقة التي تربطها بأعضاء الاتحاد الأوروبي. وتكبدت البلدان التي لديها احتياطيات باليورو خسائر فادحة من جراء ذلك الانخفاض.

الجدول 3
حصة العملات في الأرصدة الرسمية من النقد الأجنبي¹

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
كافة البلدان										
الدولار	51.3	55.3	56.7	56.6	57.0	60.3	62.4	65.9	68.4	68.2
الين	8.5	7.6	7.7	7.9	6.8	6.0	5.2	5.4	5.5	5.3
الجنيه الإسترليني	3.3	3.1	3.0	3.3	3.2	3.4	3.7	3.9	4.0	3.9
الفرنك السويسري	1.2	1.0	1.1	0.9	0.8	0.8	0.7	0.7	0.7	0.7
اليورو	—	—	—	—	—	—	—	—	² 12.5	² 12.7
المارك الألماني	15.4	13.3	13.7	14.2	13.7	13.1	12.9	12.2	—	—
الفرنك الفرنسي	3.0	2.7	2.3	2.4	2.3	1.9	1.4	1.4	—	—
الغيلدر الهولندي	1.1	0.7	0.7	0.5	0.4	0.3	0.4	0.4	—	—
الوحدة النقدية الأوروبية ³	10.2	9.7	8.2	7.7	6.8	5.9	5.0	0.8	—	—
عملات أخرى ⁴	6.2	6.6	6.6	6.5	8.9	8.3	8.4	9.3	8.9	9.2
البلدان الصناعية										
الدولار	43.6	48.8	50.2	50.8	51.8	56.1	57.9	66.7	73.5	73.3
الين	9.7	7.6	7.8	8.2	6.6	5.6	5.8	6.6	6.5	6.5
الجنيه الإسترليني	1.8	2.4	2.2	2.3	2.1	2.0	1.9	2.2	2.3	2.0
الفرنك السويسري	0.8	0.4	0.3	0.2	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.2
اليورو	—	—	—	—	—	—	—	—	² 10.7	² 10.2
المارك الألماني	18.3	15.1	16.4	16.3	16.4	15.6	15.9	13.4	—	—
الفرنك الفرنسي	3.1	2.9	2.6	2.4	2.3	1.7	0.9	1.3	—	—
الغيلدر الهولندي	1.1	0.4	0.4	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	—	—
الوحدة النقدية الأوروبية ³	16.6	16.7	15.2	14.6	13.4	12.0	10.9	1.9	—	—
عملات أخرى ⁴	4.9	5.7	4.8	5.0	7.0	6.7	6.4	7.4	6.9	7.6
البلدان النامية										
الدولار	63.3	64.4	64.3	63.0	62.4	64.4	66.2	65.3	64.6	64.3
الين	6.7	7.7	7.5	7.6	7.0	6.5	4.7	4.5	4.7	4.4
الجنيه الإسترليني	5.5	4.1	4.0	4.4	4.4	4.8	5.1	5.2	5.3	5.2
الفرنك السويسري	1.8	1.9	2.0	1.7	1.5	1.4	1.1	1.1	1.1	1.1
اليورو	—	—	—	—	—	—	—	—	13.9	14.6
المارك الألماني	10.8	10.8	10.5	11.9	11.0	10.6	10.3	11.3	—	—
الفرنك الفرنسي	2.7	2.3	2.0	2.4	2.3	2.0	1.8	1.5	—	—

(يتبع)

تابع الجدول 3
حصة العملات في الأرصدة الرسمية من النقد الأجنبي¹

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الغيلدر الهولندي	1.0	1.0	1.0	0.8	0.6	0.5	0.6	0.5	—	—
الوحدة النقدية الأوروبية ³	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
عملات أخرى ⁴	8.2	7.7	8.7	8.1	10.9	9.8	10.1	10.7	10.4	10.4

المصدر: صندوق النقد الدولي (2001a)، التقرير السنوي 2001، سبتمبر 2001، ص 103.

ملاحظة: قد لا يكون مجموع الأرقام مساويا لـ 100 بسبب عملية التقريب.

¹ لا يتضمن الجدول سوى البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي تُقدّم بيانات حول أرصدها الرسمية من العملات الأجنبية.

² لا تتناسب هذه الحصة مع الحصة الإجمالية من العملات المتداولة سابقا لأنها لا تشمل المبالغ المقيّمة بالعملة الجديدة (اليورو) والتي تحصلت عليها البلدان المعنية عند تحويل أرصدها من العملات الوطنية إلى اليورو في 1 يناير 1999.

³ عند حساب حصص العملات، تُعامل الوحدة النقدية الأوروبية كعملة مستقلة. وقد كانت الاحتياطات من هذه الوحدة لدى السلطات النقدية في شكل مطالبات على القطاع الخاص وعلى مؤسسة النقد الأوروبية التي كانت تصدر تلك الوحدات بصورة رسمية إلى البنوك المركزية لبلدان الاتحاد الأوروبي من خلال تبادلات متجددة مقابل الإسهام بنسبة 20٪ من إجمالي أرصدة تلك البنوك من الذهب ومن احتياطياتها من الدولار الأمريكي. وفي 31 ديسمبر 1998، لم تعد الوحدات النقدية الأوروبية الرسمية مربوطة بالذهب والدولار مما أدى إلى انخفاض شديد في حصتها في نهاية عام 1998 مقارنة بالعام السابق. أما الأرصدة المتبقية منها لعام 1998، فقد كانت عبارة عن وحدات صادرة عن القطاع الخاص عادة في شكل إيداعات وسندات. وفي 1 يناير 1999، تم تحويل تلك الأرصدة تلقائيا إلى اليورو.

⁴ يعادل الباقي الفرق بين إجمالي احتياطيات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي من العملات الأجنبية ومجموع الاحتياطيات بالعملات المذكورة في الجدول.

⁵ تعتمد الحسابات الخاصة بهذه المجموعة على تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي بدرجة أكبر مما هي عليه بالنسبة للبلدان الصناعية.

3-2. اليورو كأداة للتبادل

بعد استكمال المرحلة الأخيرة من إقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي بإصدار اليورو، ستظهر التأثيرات الأولية لذلك في مجال التجارة الدولية. فمن الناحية النظرية، يكون لترتيبات التكامل الإقليمي، مثل منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقدي، تأثيران: الأول هو خلق التجارة، والثاني هو تحويل التجارة. وسيؤثر تحويل التجارة سلبيًا على اقتصادات الأطراف الثالثة على اعتبار أن أعضاء التجمع الإقليمي، وهو الاتحاد الأوروبي في هذه الحالة، سيشجعون في الشراء من بعضهم البعض بدلا من الشراء من الأطراف الثالثة مما سيؤدي إلى تدهور العلاقات التجارية بين بلدان الاتحاد والبلدان الأخرى.

ومن ناحية أخرى، سَيَسَّرُ تداولُ العملة الموحدة في أسواق كافة بلدان منطقة اليورو التبادلات التجارية بين تلك البلدان. وستختفي التعقيدات الروتينية والشكليات المتعلقة بالدفعات وأدوات الدفع والتبادلات النقدية وتكاليف المعاملات والمصاريف البنكية مثل العملات والرسوم. وبالتالي سَيُفَضِّلُ المستهلكون والمنتجون شراءَ السلع والخدمات الأوروبية مما سيؤثر سلباً على المنتجات التصديرية للشركاء التجاريين الرئيسيين للاتحاد وخصوصاً منهم البلدان المجاورة في إقليم المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وعلى رأسها البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وستظهر نتائج تلك التأثيرات السلبية بصورة أوضح في تلك البلدان على المدين القصير والمتوسط. أما على المدى الطويل، فقد تؤدي التأثيرات الإيجابية لخلق التجارة إلى التخفيف من حدة التأثيرات السلبية لتحويلها.

يبين الجدول الملحق رقم 2 حصة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي في إجمالي صادرات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. وتفوق حصة بلدان المنظمة في إقليم المتوسط (69.9%) بكثير حصة نظيراتها في إفريقيا جنوب الصحراء (33.8%) وباقي المناطق (18.4%) في عام 2000. وفيما يتعلق بصادرات بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء في المنظمة، فقد تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي فيها من نسبة 41.4% في عام 1998 إلى نسبة 33.8% في عام 2000. وكذلك الحال بالنسبة لمتوسط بلدان المنظمة ككل حيث تراجعت تلك الحصة من نسبة 20.5% في العام الأول إلى نسبة 18.4% في العام الثاني. إلا أن الوضع نفسه لا ينطبق على بلدان المنظمة في إقليم المتوسط كمجموعة فرعية. بل على العكس، فقد زادت تلك الحصة من نسبة 64.9% في عام 1998 إلى نسبة 69.9% في عام 2000. إلا أنه عند دراسة التطورات التي شهدتها كل بلد في المجموعة، يتبين أن هذه الحصة تراجعت بصورة كبيرة خلال عامين فقط لدى كل من مصر والأردن ولبنان وتونس. أما في بلدان أخرى مثل الجزائر وليبيا، فإن هذه الحصة في ازدياد يرجع أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط. كما يُلاحظُ نمو هذه الحصة في تركيا وهي حالة استثنائية نظراً لكونها في مرحلة الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي بعد أن انضمت بالفعل إلى الاتحاد الجمركي.

تشير البيانات المعروضة في الجدول الملحق رقم 2 عموماً إلى انخفاض حصة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي في إجمالي صادرات البلدان الأعضاء في المنظمة. ويُلاحظُ أن الأمر نفسه ينطبق على واردات تلك البلدان (الجدول الملحق رقم 3). فقد تراجعت حصة الاتحاد في واردات البلدان المتوسطة الأعضاء في المنظمة من نسبة 55.7% في عام 1998 إلى نسبة 50.9% في عام 2000. وكذلك الأمر بالنسبة للبلدان الأعضاء في إفريقيا جنوب الصحراء حيث تراجعت تلك الحصة من نسبة 45.2% إلى نسبة 40.0%، ولباقي البلدان الأعضاء حيث تراجعت من نسبة 24.8% إلى نسبة 19.3% خلال نفس الفترة. وتشير البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية لبلدان

المنظمة بوضوح إلى تأثرها سلبا كلما رفع الاتحاد من مستوى التكامل الإقليمي والاقتصادي بين أعضائه وأصبح أكثر انغلاقا على نفسه.

وتعكس البيانات نفسها الوضع عقب إصدار اليورو في يناير 1999 مباشرة، وهي الفترة التي لم يكن فيها اليورو متداولاً على نطاق كامل. إلا أن التأثيرات السلبية على بلدان المنظمة ومناطق المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط ستصبح أكثر وضوحاً بعد استكمال الاتحاد النقدي في عام 2002.

قد يؤدي قيام تكامل اقتصادي إقليمي إلى خلق فرص التجارة نظراً لزيادة النشاط التجاري لدى البلدان الأعضاء في المجموعة. وسيؤدي استخدام عملة موحدة إلى زوال تكاليف التعاملات التجارية والمالية من قبيل الرسوم والعمولات المصرفية بين البلدان الأعضاء. كما ستزول مخاطر الصرف بصورة كاملة مما سيرفع من الكفاءة الاقتصادية في التعاملات التجارية والمالية ويعزز استقرار الاقتصاد الكلي. ومن شأن ذلك حفز النشاط الاقتصادي والاستثمارات والنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة. وبارتقاء بلدان منطقة اليورو إلى مستويات أعلى من الإنتاج والدخل، سيزداد طلبها على الواردات من الأطراف الثالثة. إلا أنه من غير الصعب التنبؤ بمبدئياً بأن الزيادة في الطلب على صادرات الأطراف الثالثة ستكون أقل من مثيلتها بالنسبة للمنتجات الواردة من دول الاتحاد ذاتها. وبعبارة أخرى، فإن بلدان الاتحاد ستجني الجزء الأكبر من المزايا التي سيدها عامل خلق التجارة. أما الأطراف الثالثة، ونقصد بها البلدان الأعضاء في المنظمة وخاصة منها الواقعة في أقاليم المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط، فقد تنال قدراً أصغر من المزايا بحسب مدى قوة علاقاتها التجارية بالبلدان الأعضاء في منطقة اليورو وحصّة هذه الأخيرة من صادرات تلك البلدان.

سيتوقف التأثير الصافي لعامل خلق التجارة وتحويلها أساساً على كيفية ومدى تكيف اقتصادات بلدان المنظمة مع التغيرات التي سيشهدها المستقبل.

ومن ناحية أخرى، سيعمل استكمال عملية إصدار اليورو على التقريب بين بلدان الاتحاد. ويعني ذلك قيام منطقة اقتصادية أوسع نطاقاً تسير اقتصاداتها على نسق متشابه تقريبا. وبعبارة أخرى، فبينما ستكون علامات الانتعاش الذي ستشهده منطقة اليورو أكثر وضوحاً، فإن علامات الركود والأزمات الاقتصادية والنقدية والمالية في اقتصادات الأطراف الثالثة ستكون هي أيضاً أكثر وضوحاً. لذلك، فإن على البلدان النامية والبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تنويع اقتصاداتها سواء من حيث تشكيلة المنتجات أو من حيث الشركاء التجاريين حتى لا تتأثر سلباً بتداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية النابعة من كيان على هذه الدرجة من الضخامة والكثافة.

وباستكمال عملية إصدار اليورو، سيزداد عدد التعاملات التجارية المقيّمة بهذه العملة. ففي السابق، كانت الممارسات التجارية الدولية تختم أن تكون التعاملات بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأطراف الثالثة مقيمة بالدولار الأمريكي وخصوصا إذا كانت العملة الوطنية للبلد العضو غير قابلة للتحويل دوليا كما هو الحال بالنسبة للدراهما اليونانية. فقد كان هذا النوع من التعاملات يتطلب أولا تحويل العملة المحلية إلى الدولار ثم إلى الدراهما أو العكس مما كان ينطوي بطبيعة الحال على مخاطر صرف مزدوجة وتكاليف مضاعفة مثل العمولات المصرفية وغيرها من الرسوم.

أما بعد صدور اليورو وحصوله على الاعتراف الدولي كعملة قابلة للتحويل، فإن التعاملات المذكورة ستجرى باليورو مباشرة في منأى عن مخاطر الصرف والتكاليف الأخرى. وسيتم إصدار وثائق المعاملات أو الفواتير باليورو. كما يمكن أن يبدأ اليورو في لعب دور عملة التدخل وهو الدور الذي يلعبه الدولار حاليا. ومع بداية استخدام اليورو كعملة للفوترة في التجارة الدولية، فمن المحتمل أن يزداد دوره كعملة تدخل سواء في المعاملات التي تضم بلدا عضوا في منطقته أو من خارجها. وسيؤدي تزايد دور اليورو كعملة فوترة ودفع وتدخل (في صرف العملات) إلى أن يلعب أدوارا أخرى وخصوصا في أسواق رأس المال العالمية مثل إصدار الائتمانات المجمعة والسندات والأسهم المقيمة باليورو. وسيصاحب ذلك أيضا زيادة في دوره كعملة للاحتياطي الدولي. أما المحصلة النهائية لكافة تلك التطورات فهي استفادة أسواق المال الأوروبية وتحويلها إلى أسواق متنامية تتمتع بالمزيد من التماسك والسيولة.

وفي ضوء تلك التوقعات، يمكن القول بأنه في حالة تمكّن العملة الجديدة من ترسيخ مركزها في الأسواق المالية العالمية، فقد يظهر تحول تدريجي لصالح الأصول المالية المقيمة باليورو.

3-3. اليورو كوحدة حساب

هناك حاجة لعملة موحدة من أجل تحديد قيمة أي منتج وتسجيل وتجميع كافة النشاطات الاقتصادية. وتلعب النقود هذا الدور كعملة للتسعير في الاستعمالات الخاصة. وبالنسبة للأغراض الرسمية، يمكن استخدام العملات الصعبة القابلة للتحويل دوليا كأداة من أدوات نظم أسعار الصرف. بمعنى أن يربط البلد عملته بسعر ثابت مع عملة رئيسية قابلة للتحويل تكون هي عملة الربط.

وباستثناء بعض الأسواق المعدودة مثل سوق المطاط في ماليزيا، وسوق النحاس والرصاص في لندن، وسوق القصدير في كوالا لمبور، تستخدم كافة أسواق السلع الدولية تقريبا الدولار

الأمريكي كعملة للتسعير. والاحتمالات كبيرة في أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل إذ من غير المنتظر أن يلعب اليورو أي دور يذكر كعملة للتسعير.

أما بالنسبة لدوره في نظم أسعار الصرف لدى البلدان الثالثة، فقد تبيّن للبنك المركزي الأوروبي أن اليورو يلعب دوراً ما في تلك النظم لدى 56 بلداً إذ يُمثّل العملة المتداولة بصورة مباشرة في بعض البلدان وعملة الربط في البعض الآخر. وقد بدأ اليورو في لعب هذا الدور في مرحلة مبكرة منذ صدوره في يناير 1999. وبدأت البلدان التي تربطها علاقات اقتصادية وثيقة ببلدان الاتحاد، وخصوصاً منها فرنسا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال، في ربط عملاتها باليورو والاحتفاظ بجزء من احتياطياتها بهذه العملة. ويُعدّ هذا التطور علامة ثقة في السياسات النقدية التي تتبعها بلدان منطقة اليورو وفي الدور الذي يُنتظر أن يلعبه الاتحاد على الصعيد العالمي.

وإضافة إلى أنه سيصبح العملة القانونية المتداولة لدى 12 بلداً عضواً في منطقته اعتباراً من 1 يناير 2002، فسيبدأ تداول اليورو كذلك في مناطق غوادلوب ومارتينيك وغويانا الفرنسية وريونيون وجزر آزور وجزر كناري. كما أصبحت كل من سان مارينو والفاتيكان وموناكو مؤهلة لاستخدام اليورو كعملة رسمية بعد الاتفاقيات النقدية التي وقعتها مع الاتحاد الأوروبي (البنك المركزي الأوروبي، 2001، ص 42). كما سيُتداول اليورو بصورة فعلية في أندورة الواقعة بين فرنسا وإسبانيا على اعتبار أن الفرنك الفرنسي والبيزيتا الإسبانية كانا متداولين هناك. وسيُتداول اليورو كذلك في كوسوفا ومونتنيغرو (البنك المركزي الأوروبي، 2001، ص: 42).

وقد قامت ثلاثة من البلدان التي تطبق ترتيبات مجلس العملة¹ في نظم سعر صرفها، وهي البوسنة والهرسك وبلغاريا وإستونيا، بربط عملاتها الوطنية باليورو.

ومن ناحية أخرى، كانت بين فرنسا والبرتغال اتفاقيات حول سعر الصرف عند إصدار اليورو. وتمشيا مع تلك الاتفاقيات، كان فرنك الاتحاد المالي الإفريقي² وفرنك جزر القمر مربوطين بالفرنك الفرنسي بينما كان إسكودو الرأس الأخضر مربوطاً بالإسكودو البرتغالي. ونظراً لوقف التعامل بهاتين العملتين، فسيحل اليورو محلّهما كعملة ربط ضمن تلك الاتفاقيات. وستُبلغ فرنسا والبرتغال الأجهزة المعنية بتنفيذ تلك الاتفاقيات ضمن الاتحاد الأوروبي، بما فيها اللجنة الأوروبية

¹ هو نظام نقدي يرتكز على التزام قانوني صريح باستبدال العملة المحلية بعملة أجنبية محددة على أساس سعر صرف ثابت.

² تتألف منطقة الاتحاد المالي الإفريقي من اتحادين للعملة هما الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (ويضم بنين، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار، وغينيا بيساو، ومالي، والنيجر، والسنغال، وتوغو)، والجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا (وتضم الكاميرون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وغينيا الاستوائية، والغابون). البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مكتوبة بالبنط العريض.

والبنك المركزي، بأي تغييرات تُجرى على سعر التعادل بين اليورو وتلك العملات. ومن بين البلدان الأربعة عشر الأعضاء في منطقة فرنك الاتحاد المالي الإفريقي وجزر القمر، يوجد 11 بلدا عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي مما يعني أن تلك البلدان ستتأثر بصورة مباشرة بأي تغييرات تطرأ على قيمة اليورو.

الجدول 4

البلدان الأعضاء في المنظمة التي ترتبط أنظمتها سعر صرفها باليورو
(كما في 26 مارس 2001)

نظام سعر الصرف	مربوط مع	خصائص الترتيب
مربوط	حقوق السحب الخاصة	نطاق تقلب بنسبة 7.25%
مربوط	سلة من عملات الشركاء التجاريين بما فيها اليورو	ثابت
مربوط	حقوق السحب الخاصة	مربوط فعليا بالدولار
مربوط	سلة عملات غير معلنة قابلة للتعديل ومن المحتمل أنها تتضمن اليورو	نطاق تقلب بنسبة 1.5% ربط فعلي بالدولار
مربوط	حقوق السحب الخاصة	نطاق تقلب واسع
مربوط	سلة عملات غير معلنة من المحتمل أن يشكل اليورو أهم عناصرها	يمكن أن يتذبذب السعر بنسبة 0.3% بالزيادة أو النقص
مربوط	حقوق السحب الخاصة	نطاق تقلب بنسبة 7.25% مربوط فعليا بالدولار
مربوط	حقوق السحب الخاصة	ثابت مربوط فعليا بالدولار
نطاق تقلب زاحف	سلة عملات غير معلنة من المحتمل أن يشكل اليورو أهم عناصرها	سعر الصرف يتبع اليورو
مربوط	حقوق السحب الخاصة	نطاق تقلب بنسبة 7.25% مربوط فعليا بالدولار
مربوط	اليورو	ثابت

الإفريقي		
----------	--	--

المصدر: البنك المركزي الأوروبي (2001)، استعراض الدور الدولي لليورو، البنك المركزي الأوروبي، 2001، ص: 44.

ونظراً لكون اليورو يمثل نسبة 29% من سلة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي اعتباراً من يوم 1 يناير 2001، فإن البلدان التي ربطت عملاتها بتلك الحقوق ستتأثر بدورها بوضع اليورو. لذلك فإن البلدان الأعضاء في المنظمة التي ربطت عملاتها بحقوق السحب الخاصة وليس بصورة مباشرة باليورو ستتأثر هي الأخرى بصورة غير مباشرة بالتطورات التي تشهدها هذه العملة في المستقبل. إلا أنه على الرغم من أن العملات الوطنية لكل من الأردن وقطر والسعودية والإمارات مربوطة رسمياً بحقوق السحب الخاصة، فإنها ستتبع فعلياً التغيرات التي تطرأ على الدولار الأمريكي. وفي البلدان التي تربطها علاقات اقتصادية وثيقة بالاتحاد الأوروبي كالمغرب وتونس مثلاً، ترتبط أسعار الصرف بصورة وثيقة باليورو نظراً لأنه يمثل أهم عملة في سلة العملات التي ترتبط بها العملات الوطنية لتلك البلدان. ويلخص الجدول 4 وضع البلدان الأعضاء في المنظمة التي ترتبط أنظمة سعر الصرف فيها باليورو.

4. الخلاصة

لقد كانت التوقعات الأولية حول اليورو إيجابية بحيث أنه سيرز كعملة قوية مقابل العملات العالمية الرئيسية مثل الدولار الأمريكي والين الياباني. كما كان يُتَوَقَّعُ أن يُسْتَخْدَمَ كعملة عالمية في التعاملات والصرف والاستثمارات والأرصدة التمويلية الاحتياطية للبنوك المركزية. وفي إطار تلك التوقعات، بدأت البنوك المركزية والسلطات النقدية في البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تربطها علاقات تجارية واستثمارية وثيقة ببلدان الاتحاد الأوروبي، على الفور في الاحتفاظ بأرصدة احتياطية باليورو منذ إصداره في 1 يناير 1999. وقد ازدادت حصة اليورو في أرصدة تلك البلدان من العملات الأجنبية إلى نسبة حوالي 15%. إلا أن الانخفاض الذي طرأ بعد ذلك على قيمة اليورو مقابل الدولار أدى إلى تكبد تلك البلدان خسائر في احتياطياتها بسبب التغيرات في سعر التعادل بينه وبين الدولار.

كما أدى ذلك التراجع في قيمة اليورو إلى أن تصبح السلع والخدمات الأوروبية أرخص من مثيلاتها الواردة من الولايات المتحدة وهو ما من شأنه أن يزيد من القدرة التنافسية لبلدان منطقة اليورو ويعزز من نشاطها الاقتصادي. كما أن تحسُّن الأداء الاقتصادي وارتفاع النمو من شأنهما زيادة الطلب على الواردات من الأطراف الثالثة وخصوصاً من البلدان النامية. إلا أن النتيجة كانت ممتزجة. فبينما تباطأ النمو في بعض البلدان الكبرى في منطقة اليورو مثل ألمانيا وإيطاليا، فقد زادت وتيرته في بلدان أخرى مثل فرنسا. ونتيجة لتباين أداء اقتصادات بلدان المنطقة وقلّة

ثقة قطاع الأعمال في الدور غير المكتمل لليورو كعملة قائمة الذات، فقد أخفقت بلدان منطقة اليورو عموماً في الاستفادة من انخفاض قيمته مقابل الدولار.

عندما صدر اليورو لأول مرة في 1 يناير 1999، لم يكن عملة مكتملة الشروط. أي أنه لم يكن مؤهلاً للقيام بالوظائف الأساسية للنقود في أي اقتصاد. فقد كان دوره يقتصر على كونه وحدة حساب ومخزن للقيمة وليس أداة للتبادل إذ أنه كان عملة مصرفية فحسب ولم يُطرح للتداول في ذلك الوقت. أما اعتباراً من يوم 1 يناير 2002، فسيصبح عملة بالمعنى الكامل للكلمة وسيؤدي كافة الوظائف التي تؤديها النقود. وعندها فقط ستتضح تأثيراته الحقيقية على اقتصادات بلدان المنطقة وعلى اقتصادات الأطراف الثالثة وعلى رأسها البلدان النامية والبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتشير بعض الانعكاسات المبدئية التي جرى تحليلها في هذه الورقة إلى أن عواقب تداول اليورو لن تكون إيجابية على البلدان النامية بوجه عام وعلى بلدان المنظمة بصورة خاصة.

فمع بدء تداول اليورو في 12 بلداً أوروبياً يوم 1 يناير 2002، ستختفي مخاطر سعر الصرف تماماً فيما بين تلك البلدان وتوقف كافة أشكال الرسوم والعمولات التي كانت تُدفع خلال عمليات صرف العملة وتبادل السلع والخدمات عبر الحدود. أي أن الاتحاد الاقتصادي والمالي سيستكمل بين تلك البلدان. ومن نافلة القول إن شراء المنتجات الأوروبية سيكون أرخص بكثير من شراء منتجات البلدان الأخرى مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات السلعية والخدمية من البلدان الثالثة على المدى القصير. ويشير تركيب البيانات التصديرية للبلدان الأعضاء في المنظمة من حيث شركائها التجاريين الرئيسيين إلى حدوث انخفاض كبير في حصة الاتحاد الأوروبي من صادرات تلك البلدان خلال العامين الماضيين. وقد لوحظ وجود الاتجاه نفسه بالنسبة للواردات أيضاً. وسيؤثر هذا الوضع بصورة خاصة على البلدان الأعضاء المجاورة للاتحاد في إقليم المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط.

وستتأثر بلدان المنظمة سلباً كلما رفع الاتحاد من مستوى التكامل الإقليمي والاقتصادي بين أعضائه وأصبح أكثر انغلاقاً على نفسه. تُعْتَبَرُ تلك الانعكاسات مثاراً لقلق بلدان المنظمة ويجب عليها قبل كل شيء تنويع اقتصاداتها وأنماط تجارتها الخارجية سواء من حيث تشكيلة منتجاتها أو من حيث شركائها التجاريين. كما أن عليها رفع مستوى التبادل التجاري فيما بينها والعمل على إزالة المعوقات التي تحول دون تحقيق التقدم في هذا المضمار.

المراجع

Bekx, Peter, *The Implications of the Introduction of the Euro for non-EU Countries*, European Commission Euro Papers, July 1998.

ECB (2001), *Review of the International Role of the Euro*, European Central Bank, 2001.

IMF (2001a), *Annual Report 2001*, International Monetary Fund, Washington, September 2001.

IMF (2001b), *World Economic Outlook October 2001: The Information Technology Revolution*, International Monetary Fund, Washington, October 2001.

World Bank (2001), *Global Development Finance 2001*, Washington, 2001.

الجدول الملحق 1: توزيع الدين طويل الأجل حسب العملات
(1999، نسب مئوية)

إقليم المتوسط	المارك الألماني	الفرنك الفرنسي	الين الياباني	الدولار الأمريكي	عملات أخرى
ألبانيا	7.1	0.0	3.6	75.6	13.7
الجزائر	5.9	13.2	15.1	44.5	21.3
مصر	9.9	16.3	14.8	38.2	20.8
الأردن	5.5	7.9	25.6	31.1	29.9
لبنان	3.1	28.4	0.5	0.0	68.0
المغرب	6.0	17.6	3.4	40.8	32.2
سوريا	1.8	0.6	3.5	85.0	9.1
تونس	6.2	10.9	20.6	31.8	30.5
تركيا	19.5	1.2	15.0	51.0	13.3
إفريقيا جنوب الصحراء					
بنين	0.2	7.2	2.5	56.3	33.8
بور كينا فاسو	0.1	3.9	0.0	64.8	31.2
الكامرون	16.6	31.1	0.3	26.3	25.7
تشاد	0.0	4.8	0.0	57.4	37.8
جزر القمر	0.0	17.5	0.0	35.9	46.6
جيبوتي	0.0	2.6	0.0	14.7	82.7
الغابون	6.0	43.6	1.0	12.6	36.8
غامبيا	0.1	0.3	0.0	51.7	47.9
غينيا	0.5	6.7	3.0	53.3	36.5
غينيا بيساو	0.3	0.9	0.0	32.4	66.4
كوت ديفوار	3.1	25.9	1.5	52.0	17.5
مالي	0.1	16.9	3.2	28.3	51.5
موريتانيا	0.2	6.2	3.9	39.6	50.1
موزمبيق	4.4	9.7	2.0	66.8	17.1
النيجر	0.0	27.6	2.0	43.0	27.4
نيجيريا	10.1	9.4	15.2	32.5	32.8
السنغال	1.5	13.6	3.7	44.8	36.4
سيراليون	1.3	2.3	8.2	43.4	44.8
الصومال	0.0	3.8	3.3	51.7	41.2
السودان	0.8	2.8	3.2	51.7	41.5
توغو	1.2	6.9	6.8	52.4	32.7
أوغندا	0.2	0.2	1.7	66.7	31.2
بلدان أخرى					
أذربيجان	4.5	0.0	17.4	72.9	5.2
بنغلاديش	0.1	0.8	22.0	42.6	34.5

(يتبع)

تابع الجدول الملحق 1: توزيع الدين طويل الأجل حسب العملات
(1999، نسب مئوية)

المارك الألماني	الفرنك الفرنسي	الين الياباني	الدولار الأمريكي	عملات أخرى	
1.0	0.0	0.0	66.5	32.5	غويانا
3.3	2.0	35.2	47.4	12.1	إندونيسيا
5.6	1.2	8.3	78.5	6.4	إيران
7.8	0.3	15.1	53.3	23.5	كازخستان
2.3	0.3	14.5	67.7	15.2	قيرغيزيا
0.3	0.3	29.9	60.0	9.5	ماليزيا
2.0	0.0	0.0	50.1	47.9	المالديف
0.0	0.0	10.5	55.2	34.3	عمان
4.8	2.2	17.7	40.1	35.2	باكستان
0.0	0.0	0.0	97.9	2.1	تاجيكستان
15.2	0.0	13.4	71.0	0.4	تركمنستان
10.8	3.1	20.3	58.7	7.1	أوزبكستان
0.0	1.2	7.5	60.6	30.7	اليمن

المصدر: البنك الدولي، التمويل الإغاثي العالمي، 2001.

الجدول الملحق 2: صادرات بلدان المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي

إجمالي الصادرات (مليون دولار)		الصادرات إلى بلدان الاتحاد الأوروبي (مليون دولار)		حصة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي (%)		
2000	1998	2000	1998	2000	1998	
280	206	260	191	92.9	92.7	ألبانيا
20225	10956	14550	7500	71.9	68.5	الجزائر
5458	3159	2990	2560	54.8	81.0	مصر
1428	1208	160	180	11.2	14.9	الأردن
825	716	190	180	23.0	25.1	لبنان
12471	6032	11800	4939	94.6	81.9	ليبيا
8338	4634	5850	2717	70.2	58.6	المغرب
4628	2890	3210	1660	69.4	57.4	سوريا
6233	5748	5140	5040	82.5	87.7	تونس
27625	26301	17040	15170	61.7	57.7	تركيا
87511	61850	61190	40137	69.9	64.9	منطقة المتوسط
232	232	70	60	30.2	25.9	بتين
221	292	70	90	31.7	30.8	بور كينا فاسو
2217	1671	1650	1312	74.4	78.5	الكاميرون
85	120	49	83	57.8	69.2	تشاد
3883	2488	950	560	24.5	22.5	الغابون
20	29	11	23	52.8	79.3	غامبيا
820	821	430	500	52.4	60.9	غينيا
63	102	5	11	8.7	10.8	غينيا بيساو
4702	4395	1900	2760	40.4	62.8	كوت ديفوار
241	292	80	110	33.2	37.7	مالي
499	495	330	350	66.1	70.7	موريتانيا
379	245	140	130	36.9	53.1	موزمبيق
167	206	90	170	53.9	82.5	النيجر
20410	11364	5850	3250	28.7	28.6	نيجيريا
862	832	370	400	42.9	48.1	السنغال
49	7	23	4	46.6	57.1	سيراليون
140	128	1	12	0.7	9.4	الصومال
1155	538	180	200	15.6	37.2	السودان
427	413	60	50	14.1	12.1	توغو
355	410	210	310	59.2	75.6	أوغندا
36927	25080	12469	10385	33.8	41.4	إفريقيا جنوب الصحراء
1400	607	920	60	65.7	9.9	أذربيجان
8058	2750	360	340	4.5	12.4	البحرين
5658	3822	2670	2290	47.2	59.9	بنغلاديش
3093	1979	160	310	5.2	15.7	بروناي

(يتبع)

تابع الجدول الملحق 2: صادرات بلدان المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي

إجمالي الصادرات (مليون دولار)	الصادرات إلى بلدان الاتحاد الأوروبي (مليون دولار)		حصة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي (%)		
	2000	1998	2000	1998	
غويانا	643	582	200	160	31.1
إندونيسيا	67327	48843	11190	11160	16.6
إيران	22195	12884	7620	4520	34.3
العراق	12492	4649	5460	2550	43.7
كازخستان	7977	5404	2960	1090	37.1
الكويت	11577	8915	2330	1380	20.1
قيرغيزيا	527	513	110	210	20.9
ماليزيا	102390	73470	15770	13130	15.4
عمان	8869	5375	180	240	2.0
باكستان	9156	8433	2560	2680	28.0
قطر	9685	4947	350	130	3.6
السعودية	69327	38727	14530	8580	21.0
سورينام	512	436	165	151	32.3
تاجيكستان	936	597	50	100	5.3
تركمنستان	1892	506	210	140	11.1
الإمارات	38362	25806	2330	1760	6.1
أوزبكستان	2709	2441	510	540	18.8
اليمن	1899	1497	70	100	3.7
بلدان أخرى	384785	251686	70635	51521	18.4
إجمالي بلدان المنظمة	509223	338616	144294	102043	28.3

المصدر: صندوق النقد الدولي، فصلية اتجاهات إحصاءات التجارة، يونيو 2001.
صندوق النقد الدولي، فصلية اتجاهات إحصاءات التجارة، الكتاب السنوي لعام 2000.

الجدول الملحق 3: واردات بلدان المنظمة من الاتحاد الأوروبي

إجمالي الواردات (مليون دولار)		الواردات من بلدان الاتحاد الأوروبي (مليون دولار)		حصة الواردات من الاتحاد الأوروبي (%)		
2000	1998	2000	1998	2000	1998	
1040	795	770	620	74.0	78.0	ألبانيا
10762	9834	5700	5840	53.0	59.4	الجزائر
20834	16479	7630	8200	36.6	49.8	مصر
4288	4011	1470	1250	34.3	31.2	الأردن
5950	7060	2720	3170	45.7	44.9	لبنان
4708	5600	2440	2910	51.8	52.0	ليبيا
12666	8427	7380	6660	58.3	79.0	المغرب
4938	3895	1660	1730	33.6	44.4	سوريا
9273	8402	6630	6360	71.5	75.7	تونس
52713	44731	28270	24090	53.6	53.9	تركيا
109234	127172	60830	64670	55.7	50.9	منطقة المتوسط
1186	639	540	470	45.5	73.6	بنين
838	814	210	280	25.1	34.4	بور كينا فاسو
1464	1495	880	1030	60.1	68.9	الكامبيون
171	177	84	98	49.4	55.4	تشاد
1463	1118	1000	650	68.4	58.1	الغابون
234	329	107	120	45.8	36.5	غامبيا
764	775	330	360	43.2	46.5	غينيا
94	91	46	46	49.4	50.5	غينيا بيساو
3341	2991	1340	1730	40.1	57.8	كوت ديفوار
1347	1222	320	370	23.8	30.3	مالي
672	610	340	320	50.6	52.5	موريتانيا
1460	817	210	180	14.4	22.0	موزمبيق
409	362	160	170	39.1	47.0	النيجر
8568	7582	3560	3140	41.5	41.4	نيجيريا
1780	1537	960	980	53.9	63.8	السنغال
399	198	160	90	40.1	45.5	سيراليون
329	246	32	18	9.7	7.3	الصومال
1490	1609	470	540	31.5	33.6	السودان
1203	1088	310	280	25.8	25.7	توغو
935	860	200	220	21.4	25.6	أوغندا
28147	24560	11092	11260	45.2	40.0	إفريقيا جنوب الصحراء
1153	1076	280	360	24.3	33.5	أذربيجان
3603	2831	870	850	24.1	30.0	البحرين
9082	7370	710	630	7.8	8.5	بنغلاديش
1427	2353	380	690	26.6	29.3	بروناي

(يتبع)

تابع الجدول الملحق 3: واردات بلدان المنظمة من الاتحاد الأوروبي

إجمالي الواردات (مليون دولار)		الواردات من بلدان الاتحاد الأوروبي (مليون دولار)		حصة الواردات من الاتحاد الأوروبي (%)		
2000	1998	2000	1998	2000	1998	
611	554	80	80	13.1	14.4	غويانا
37910	27337	4400	4580	11.6	16.8	إندونيسيا
13925	13158	4660	4890	33.5	37.2	إيران
1712	1431	830	560	48.5	39.1	العراق
5975	4257	1230	1430	20.6	33.6	كازخستان
3659	8617	1570	2360	42.9	27.4	الكويت
576	841	70	100	12.2	11.9	قيرغيزيا
86041	58319	8230	5980	9.6	10.3	ماليزيا
5296	5682	1110	1600	21.0	28.2	عمان
11049	9308	1770	1730	16.0	18.6	باكستان
3251	3717	1240	1490	38.1	40.1	قطر
36741	30012	11340	13120	30.9	43.7	السعودية
496	552	128	168	25.9	30.4	سورينام
804	711	30	50	3.7	7.0	تاجيكستان
1177	966	190	180	16.1	18.6	تركمنستان
38010	24728	11470	9570	30.2	38.7	الإمارات
2581	3055	520	660	20.1	21.6	أوزبكستان
2748	2167	600	740	21.8	34.1	اليمن
267827	209042	51708	51818	19.3	24.8	بلدان أخرى
423146	342836	127638	123740	30.2	36.1	إجمالي بلدان المنظمة

المصدر: صندوق النقد الدولي، فصلية اتجاهات إحصاءات التجارة، يونيو 2001.
صندوق النقد الدولي، فصلية اتجاهات إحصاءات التجارة، الكتاب السنوي لعام 2000.